المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 07 مارس 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 06 مارس 2012

* **الاجتماع** : عدد 08

* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 10

* **الحضور: 19 معتذرون: 03**

* سير أعمال اللجنة:

خصصت الجلسة لاستماع ومناقشة ممثلي اتحاد القضاة الإداريين بخصوص رؤيتهم إلى وضع القضاء الإداري في الدستور، وقد أشار السيّد رئيس اللجنة إلى أهم ية الاستماع إلى مختلف ممثلي القضاة لبلورة رؤية شاملة للسلطة القضائية في الدستور كما أكّد على حياد اللجنة أمام مختلف الأطراف الممثلة للهيكل القضائي. وتمحورت مداخلات أعضاء اتحاد القضاة الإداريين حول التعريف بالاتحاد والأهداف التي أحدث من أجلها ومن أبرزها تدعيم استقلال القضاء الإداري. كما دافع أعضاء الاتحاد على ازدواجية القضاء المعتمدة في تونس على النمط الفرنكفوني باعتبار وأن هذا التمشي يمثل أفضل السبل لإيصال الحقوق لأصحابها كما أنه معتمد في العديد من الديمقراطيا ت بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبها القضاء التونسي طيلة الأربعين سنة من الانخراط في هذا المنحى. وقد أكّد القضاة المتدخلون على ضرورة تكريس استقلال القضاء الإداري عن بقية هياكل القضاء الأخرى نظرا لخصوصياته.

كما تطرق القضاة المتدخلون إلي تصور الاتحاد للقضاء الإداري في الدستور والذي تضمن ثلاثة محاور أساسية تمثلت في:

- تحويل المحكمة الإدارية إلى جهاز قضائي متكامل يعتمد على مبدأ اللامركزية،
- هيكلة المجلس الأعلى للقضاء الإداري بإقرار استقلاليته وتكريس مبدأ انتخاب أعضائه وتدعيم صلاحياته التقريرية،
- الانتقال بالوظيفة الاستشارية إلى وظيفة دستورية.

وقد اعتبر النواب المتدخلون أن الهدف من هذه النقشات مع ممثلي القضاء هو ترسيخ استقلاليته كما نوهوا بحياد القضاء الإداري في تونس قبل الثورة باستثناء بعض الشوائب والتي أرجعها القضاة المتدخلون بالدور الذي لعبه بعض رؤساء المحكمة الإدارية المعيّنين من خارج ميدان القضاء الإداري. كما عرّج النواب إلى بعض الإشكاليات التي يعرفها القضاء الإداري والمتمثلة أساسا في البطء في إصدار القرارات و عدم تنفيذ الأحكام وقد اقترح أعضاء الاتحاد بعض الحلول الممكنة لتجاوز هذه الإشكاليات مثل تعدد الدوائر القضائية بما يُسَرِّع من اتخاذ القرارات بالإضافة إلى دسترة تنفيذ القرارات الإدارية حتى تكتسب الأحكام الصادرة صبغة إلزامية.

وقد توافق أعضاء اللجنة على أن تخصص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الأربعاء 07 مارس 2012 الساعة التاسعة صباحا لمواصلة النظر في موضوع القضاء الإداري والمالي والدستوري بالإ ضافة إلى تحديد الأعضاء المشاركون في رحلة ألمانيا للتعرف على النظام القضائي الأوروبي.

* **<u>رفع الجلسة</u>** : السّاعة 13 و 30 د

رئيس اللجنة **المقررة**